التعامل التجاري مع البلدان الغربية التي توجه السياسة ضدها ، وليس هنالك ما يوجب على بلد ما الاتجار مع بلد آخر برغم انفه .

د ــ ثم يحاج محبذو سياسة الحجب الجزئية بأن هذه السياسة مع كونها تقول بحجب النفط عن بعض البلدان الا انها قادرة على ضبط الامور بحيث لا يتسرب النفط من البلدان التي يسمح بتدفق النفط العربي اليها الى تلك التي يحجب عنها . وهذا صحيح اذا كانت البلدان المصدرة للنفط جادة في الامر لانه بمقدورها ان تتقيد في مبيعاتها للبلدان المسموح لها بالاستيراد بالكميات التي كانت تتجه اليها في الفترة السابقة لحجب النفط . وبالطبع فان توفر النفط في البلدان المسموح لها بالاستيراد واستمرار الحياة العادية فيها سيخلق المزيد من الضغط على البلدان المحرومة والتي سترى ان البلدان الاخرى التي يتوفر لها النفط ستقتنص الاسواق التجارية منها وتسبب لها بذلك ضررا بعيد المدى حتى بعد العدول عن سياسة حجب النفط . وهذا سيؤدي الى قيام البلدان المحرومة بالاسراع في اعادة النظر في سياساتها العربية وبالمزيد من الضغط على الولايات المتحدة للغرض نفسه . على ان الجدير بالذكر ان مقرري السياسة في الولايات المتحدة بداوا يشعرون بضغط داخلي كذلك مرده الى ازدياد الادراك لمدى تزايد الاعتماد على النفط العربي . وقد برز عدة محللين سياسيين وخبراء اميركيين حتى الآن وركزوا في الصحافة الاختصاصية وفي شهادات رسمية أمام لجان نيابية على وجوب الادراك بأن النفط العربي بمقدوره أن يصبح قوة سياسية ضاغطة جبارة في الولايات المتحدة*. والمؤلم ان هذا الادراك والتحسب له يسبقان الادراك العربي والتصرف بمنطقه .

كما رأينا عند بحث سياسة الحجب الكلي ، فان سياسة حجب النفط العربي عن عدد محدد من البلدان الغربية تبدو جذابة للوهلة الاولى ، لكنها في الوقت نفسه تشكو من عدد من نقاط الضعف نجملها في ثلاث نقاط :

ا ــ ان القول بأن حجب النفط ان هو الا رفض للتعامل التجاري مع البلدان المستهدفة ، والبلدان العربية لا يتوجب عليها الاتجار برغم انفها ، هو قول مغرق في التبسيط . فالنفط ليس سلعة عادية وانما سلعة ستراتيجية حيوية هي بمثابة الدم في شرايين الحياة اليومية والاقتصادات وانظمة الدفاع . والنفط العربي يمثل نحو ٦٥ بالمئة من جملة النفط المستخدم في البلدان الاوروبية الغربية المستهدفة في السياسة ــ واذن فقطع النفط العربي عن هذه البلدان هو حكم بالشلل على معظم الجسم الاقتصادي فيها ، كما انه معطل لنمط الحياة اليومية المنزلية كما رأينا .

ب ــ يترتب على هذا التحفظ آثار خطيرة . فالبلدان الغربية المعنية سترد حتما بضربة متكافئة او أشد قسوة . وفي ابسط الحالات ستجمد الارصدة والاستثمارات المالية العربية في مصارفها واسواقها المالية وهي الملجأ الرئيسي للارصدة والاستثمارات العربية ، حتى مع الاعتراف بأهمية السوق المال السويسري . وان قيل بانه يمكن التحسب لنقطة الضعف هذه مسبقا بنقل الارصدة والاستثمارات قبل حجب النفط الى اسواق فرنسا وسويسرا ، كان الجواب ــ كما بينا قبلا ــ ان السوق المالي الفرنسي لا يقدر على استيعاب الاموال العربية (وقد شاهدنا بالاختبار كيف انه بعد ان نقلت جمهورية ليبيا العربية اموالها من بريطانيا الى فرنسا عند تأميم شركة بريتش بتروليوم عام ١٩٧١ ، أعادت فرنسا الجزء الاكبر من هذه الاموال الى المصارف البريطانية خلال أسبوع) ، وان السوق السويسري سيرفض استقبال هذه الاموال ، ظاهريا بحجة

---

* كنا أشرنا الى شهادة جان اروين فيما سبق ، والى مقال في مجلة The Oil and Gas Journal بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠ . ونضيف الى ذلك مقالا آخر بقلم جين كتي بموضوع « الحصول على نفط الشرق الاوسط مرتبط بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة » ــ نفس المجلة بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢ ، ص ٧١ .